كتاب وقائع المحفل العلمي الدولي العاشر

ALMAHFAL Proceedings

27-23 مايو2022م

The principle of free access and reuse of information

ABOBAKER ABDELSALAM ELSANOUSI ALTOMMY

PhD researcher at American University in Indiana

مبدأ الوصول الحر وإعادة الاستخدام للمعلومات

أبوبكر عبد السلام السنوسي التومي

باحث دكتوراه بالجامعة الأمريكية بإنديانا

atommy12345@gmail.com
arid.my/0002-4510
https://doi.org/10.36772/isf10.16

ARTICLE INFO
Article history:
Received 26/07/2022
Received in revised form 10/08/2022
Accepted 11/09/2022
Avalable online 1/10/2022
https://doi.org/10.36772/isf10.16

Abstract

The right to information is one of the basic and important human rights, as it contributes to strengthening democracy, exercising oversight, achieving transparency and participating in decision-making.

The principle of free access and reuse of information came in implementation of the right to obtain information, and this reinforced the great desire of researchers and specialists to publish research and scientific articles, and make them available to those who wish to obtain them easily and without any restrictions, and benefit from them in supporting and revitalizing scientific research, and spreading science and culture

This research seeks, by looking at a group of research and articles published on the Internet, and their extrapolation, study and analysis, to reveal the system and method of free access to information, the method of reusing it, knowledge of its aspects and mechanisms, the importance that the international community attaches to its guarantee and protection, and the enrichment of the Arab Library with research and articles. Scientific reveals the system of free access to information, and the method of re-use.

Where the research aims to know the principle of free access and reuse of information and its importance, and its methods represented in the golden and green ways, and its mechanisms, and to know the positive aspects in it and the obstacles that restrict it, and the legal guarantees that regulate and guarantee it, and to know the extent to which some countries apply this principle.

The research concluded that the principle of free access is a fundamental pillar in the development of scientific activity in all areas of life. And that the application of the principle of reusing information further strengthened democracy, transparency and accountability, combating corruption, spreading awareness and knowledge, and actively participating in oversight and decision-making. The Internet has facilitated the application of the principle of free access to information and its reuse, as it has provided scientific institutions, researchers, students and readers with permanent and continuous communication through scientific electronic platforms and social networking sites. The initiatives, guarantees and laws issued by the international community had a significant impact on the development of the free access system and keeping pace with modern technical developments.

The research calls on international organizations and government agencies to support development programs and reduce the digital divide between developing and developed countries, and assist them in developing their infrastructure, as well as inviting civil society institutions and government agencies to conduct training programs aimed at raising awareness and spreading a culture of human rights, and introducing ways and mechanisms of free access to re- Use of information.

الملخص

الحق في الحصول على المعلومات من الحقوق الأساسية والمهمة للإنسان، فهو يسهم في تعزيز الديمقراطية وممارسة الرقابة وتحقيق الشفافية والمشاركة في صنع القرار.

وجاء مبدأ الوصول الحر وإعادة الاستخدام للمعلومات تطبيقاً للحق في الحصول على المعلومات، وعزز ذلك الرغبة الكبيرة للباحثين والمتخصصين في نشر الأبحاث والمقالات العلمية، وإتاحتها لمن يرغب في الحصول عليها بكل سهولة ويسر وبدون أي قيود، والاستفادة منها في دعم وتنشيط البحث العلمي، ونشر العلم والثقافة.

ويسعى هذا البحث من خلال الاطلاع على مجموعة من البحوث والمقالات المنشورة عبر شبكة الأنترنت، واستقرائها ودراستها وتحليلها، إلى الكشف عن نظام وأسلوب الوصول الحر للمعلومات وطريقة إعادة استخدامها، ومعرفة جوانبه وآلياته، والأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لضمانه وحمايته، وأثراء المكتبة العربية بأبحاث ومقالات علمية تكشف عن نظام الوصول الحر للمعلومات، وطريقة إعادة الاستخدام.

حيث يهدف البحث إلى معرفة مبدأ الوصول الحر وإعادة الاستخدام للمعلومات وأهميته، وطرقه المتمثلة في الطريقين الذهبي والأخضر، وآلياته، ومعرفة الجوانب الإيجابية فيه والمعوقات التي تقيده، والضمانات القانونية التي تنظمه وتكفله، ومعرفة مدي تطبيق بعض الدول لهذا المبدأ.

خلص البحث إلى أن مبدأ الوصول الحر ركيزة أساسية في تطور النشاط العلمي في جميع مجالات الحياة. وأن تطبيق مبدأ إعادة استخدام المعلومات زاد من تعزيز الديمقراطية والشفافية والمسألة ومكافحة الفساد ونشر الوعي والمعرفة والمشاركة بفاعلية في الرقابة وأتخاد القرار. وساعدت شبكة الأنترنت في تسهيل تطبيق مبدأ الوصول الحر للمعلومات وإعادة استخدامها حيث وفرت للمؤسسات العلمية والباحثين والطلبة والقراء التواصل الدائم والمستمر من خلال المنصات الإلكترونية العلمية ومواقع التواصل الاجتماعي. وكان للمبادرات والضمانات والقوانين التي أصدرها المجتمع الدولي الأثر الكبير في تطور نظام الوصول الحر ومواكبة التطورات التقنية الحديثة.

يدعو البحث المنظمات الدولية والهيئات الحكومية إلى دعم برامج التنمية وتقليص الفجوة الرقمية بين الدول النامية والدول المتقدمة، ومساعدتها في تطوير بنيتها التحتية، وكذلك دعوة مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الحكومية إلى عمل برامج تدريبية تهدف إلى التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بطرق وآليات الوصول الحر وإعادة الاستخدام للمعلومات.

الكلمات المفتاحية: الوصول الحر – إعادة الاستخدام للمعلومات

المقدمة

يعتبر الحق في الحصول على المعلومات وتداولها، أداة مهمة في ممارسة الرقابة والمشاركة في صنع القرار، وبناء مجتمع ديمقراطي مترابط يسوده روح التعاون والعدالة والمساواة. وقد سعى المجتمع الدولي في وقت مبكر إلى التأكيد على أهمية تداول المعلومات، وفائدتها في تعزيز الديمقراطية وتحقيق النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وبناء مجتمع ديمقراطي حر مزدهر، تسوده الحرية والعدالة والمساواة. وعمل على إصدار اتفاقيات ومواثيق وعهود تضمن حقوق الرأي والتعبير والمعرفة وتداول المعلومات، وعمل أيضاً على حث الدول على ضمان ممارسة هذه الحقوق وكفالتها، وضمان إتاحة المعلومات للجميع في أي وقت، وبدون أية قيود.

وجاء مبدأ الوصول الحر للمعلومات وإعادة استخدامها، نتيجة للرغبة الكبيرة للباحثين والمتخصصين في نشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية، وإتاحتها لمن يرغب في الحصول عليها بكل سهولة ويسر وبدون أي قيود، والاستفادة منها في دعم وتنشيط البحث العلمي، والمساهمة في التوعية ونشر العلم والثقافة.

وساعدت التكنولوجيا وأدواتها ووسائل الاتصال الحديثة، من خلال الانتشار الواسع لها، وتطورها الدائم، على إتاحة المعلومات والأبحاث العلمية، وتسهيل الوصول السريع إليها، بدون عوائق وأية قيود، فبواسطة الشبكة العنكبوتية العملاقة (الأنترنت)، يمكن الوصول الى كم كبير من البيانات والمعلومات والأبحاث العلمية، والاطلاع عليها ونسخها ونشرها بصورة مجانية في أي وقت ومكان، مع أمكانية إعادة استخدامها مرة أخرى متى تطلب الأمر ذلك.

الإشكالية:

أصبح مبدأ الوصول الحر للمعلومات وإعادة استخدامها، أداة رئيسية، ذو أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة بالمجتمع، والتطور المستمر في كل مجالات الحياة، وزيادة فرص المعرفة والتعلم من خلال انتشار النشاط العلمي عن طريق إتاحة المعلومات والأبحاث العلمية للجميع، بوسائل إلكترونية مفتوحة ومجانية، من أجل المساهمة في تنمية المجتمع وتحقيق الرقي والازدهار.

وأصبح معه الحاجة إلى الكشف عن هذا النظام، ومعرفة جوانبه وآلياته، والأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لضمان ممارسة هذا المبدأ، وكذلك أثراء المكتبة العربية بدراسات وأبحاث ومقالات علمية تكشف عن نظام وأسلوب الوصول الحر للمعلومات، وطريقة إعادة الاستخدام للمعلومات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه جاء مع تزايد الرغبة لدى الباحثين والدارسين، في اعتماد مبدأ الوصول الحر للمعلومات، ونشر الأبحاث والمقالات العلمية بواسطة أنظمة مفتوحة المصدر بدون مقابل، وتنمية الوعي والمعرفة، وكذلك تطبيقاً لحق حرية تداول المعلومات، باعتباره حقاً أساسياً ومهماً، فجاءت الرغبة في الكشف عن نظام الوصول الحر للمعلومات وإعادة الاستخدام لها، وتبيان المبادرات والضمانات التي أقرها المجتمع الدولي لممارسة وحماية هذا المبدأ.

منهجية البحث:

في هذا البحث أعتمد المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال الاطلاع على مجموعة من البحوث والرسائل والمقالات والدراسات المنشورة عبر شبكة الأنترنت، واستقرائها ودراستها وتحليلها.

أسئلة وفرضيات البحث:

1- ما أهمية مبدأ الوصول الحر للمعلومات؟ وكيف يمكن تطبيقه؟
2- ماهي الجوانب الإيجابية في تطبيق مبدأ الوصول الحر للمعلومات وإعادة استخدامها، والعوائق التي تحد من تطبيقه؟
3- ما المقصود بإعادة الاستخدام للمعلومات؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟
4- ماهي المبادرات والضمانات التي أقرها المجتمع الدولي فيما يخص مبدأ الوصول الحر للمعلومات وإعادة استخدامها؟
5- كيف كانت تجربة الدول في تطبيق نظام الوصول الحر ومبدأ إعادة الاستخدام؟

خطة البحث:

سيتم تناول موضوع البحث وفق ثلاثة محاور كالآتي: -

المحور الأول: ماهية الوصول الحر للمعلومات

المحور الثاني: مبدأ اعادة الاستخدام للمعلومات

المحور الثالث: تطبيقات وضمانات الوصول الحر وإعادة الاستخدام للمعلومات

المحور الأول: ماهية الوصول الحر للمعلومات

أولاً: تعريف الوصول الحر للمعلومات

الوصول الحر للمعلومات هو توفر المعلومات والبيانات والأبحاث ومقالات الدوريات العلمية عبر الوسائل التكنولوجية كالأنترنت، بطريقة مجانية والسماح بقراءتها ونسخها وطباعتها وتوزيعها دون أي قيود ودون دفع أي رسوم، ويكون ذلك وفق آليات محددة.

وعرف وحيد قدورة الوصول الحر بأنه " تكريس لمبدأ مجانية الوصول إلى المنشورات العلمية للتصدي للارتفاع المستمر لأسعار الدوريات العلمية على المستوى الاقتصادي، أما على المستوى الاتصالي فالمبدأ هو التداول السريع للمعلومات العلمية بين الباحثين والحصول على مرئيات أفضل للأدبيات العلمية، ومن هذا المنطلق يرد مفهوم الوصول الحر والذي يهدف إلى إتاحة المعلومات وإنشاء مكتبة عالمية قابلة للتبادل على الدوام" (قدورة، 2006، ص 168).

ويرى عبد الرحمن فراج في بحثه بعنوان (الوصول الحر للمعلومات) أن الوصول الحر هو مصطلح يشير إلى الوصول الإلكتروني للإنتاج الفكري العلمي. وينبغي أن يكون وصولاً مجانياً وغير مقيد. ولا ينبغي أن يكون مقتصراً على الدراسات العلمية في شكلها النهائي وإنما ينبغي أن يمتد إلى نتائج البحوث والبيانات الأولية والجداول والوسائط المتعددة لأجل توفير البيانات لدراسات أخرى متعددة، وتمكين المستفيدين من الوصول إلى الإنتاج العلمي الفكري والاستفادة منه (فراج، 2010، ص 220–221).

وضمن قائمة المصطلحات الخاصة بالاتصال العلمي عرفت الجامعة الأمريكية بواشنطن الوصول الحر (المفتوح) بأنه "توفر العمل الأكاديمي عبر الأنترنت مجاناً للأفراد الذين يرغبون في الوصول إليه وقراءته".
(American University.Scholarly Communication Glossary. 2018)

ثانياً: أهمية الوصول الحر للمعلومات

يعتبر مبدأ الوصول الحر للمعلومات وسيلة عملية لتوفير المعلومات والبيانات العلمية، وتسهيل الوصول إليها. فعن طريق تطبيق هذا المبدأ يمكن للجميع من البحث والاطلاع على الإنتاج الفكري المتنوع بكل سهولة ويسر وفي أي وقت وبأبسط مجهود وأقل تكلفة. ويساعد تطبيق مبدأ الوصول الحر للمعلومات على إتاحة الفرص للباحثين في الاستفادة من المجهودات العلمية، من الأبحاث والدراسات والنتائج المتاحة عبر الوسائل التكنولوجية كالشبكة العنكبوتية الأنترنت في إثراء أبحاثهم المستقبلية. ويوفر أيضاً حرية الاطلاع على المعلومات وحفظها والرجوع إليها عند الحاجة من خلال الدوريات العلمية والأرشيفيات المفتوحة، وكذلك إمكانية نسخها وطباعتها.

ثالثاً: طرق الوصول الحر للمعلومات

لمبدأ الوصول الحر للمعلومات طريقان رئيسيان هما: –

1) – الطريق الذهبي / وهو أسلوب يتم فيه نشر المادة العلمية من أبحاث ودراسات عبر دوريات علمية محكمة بصورة مباشرة ومجانية، أي يمكن من خلال هذا الطريق للباحثين بنشر أبحاثهم إلكترونياً برسوم يدفعها الباحثين مقابل إجازة أبحاثهم، ويمكن أيضاً للمستفيدين عبره حرية الوصول للأبحاث والدراسات العلمية والاطلاع عليها والاستفادة منها مجانا، أي دون رسوم مالية.

2) – الطريق الأخضر / وهو الأسلوب الذي تقوم فيه الدوريات العلمية الهادفة للربح المادي، بإتاحة الأبحاث والمقالات العلمية المحكمة المنشورة بها للجميع للاطلاع عليها بواسطة المستودعات الرقمية التي تحتوي على العديد من الأبحاث والمقالات العلمية (مدونة. 2012. حركة الوصول الحر الى المعلومات.)

وللوصول الحر للمعلومات أدوات تعمل على تطبيقه وتسهيل الوصول إلى الأبحاث المنشورة مثل: –

أ– دوريات الوصول الحر للمعلومات – وهي عبارة عن دوريات علمية محكمة تحتوي على مقالات وأبحاث علمية، يمكن الوصول إليها بصورة مجانية وإلكترونيا عبر الأنترنت، وهي الأداة المستخدمة في الطريق الذهبي للوصول الحر للمعلومات.

ب– المستودعات الرقمية – وتسمى أيضاً بالأرشيفيات الرقمية، وهي عبارة عن مجموعات رقمية من مواد البحث التي تم إيداعها من قبل مؤلفيها (الشوابكة، 2009). ويمكن الوصول أليها عبر محركات البحث مثل محرك جوجل أو محركات متخصصة، وتكون هذه المستودعات الرقمية ذات مواضيع متعددة ومتاحة عبر مواقع الجامعات والمؤسسات المتخصصة في مجال البحث العلمي.

ج– الأرشفة الذاتية – وهي عبارة عن إجراءات يقوم بها الباحثين الأكاديميين من أرسال وإيداع الأبحاث والدراسات والمقالات على هيئة نصوص إلكترونية بالمستودعات الرقمية المفتوحة (كداوه، 2021، ص 653).

وتم أعداد دليل عالمي يسمى "دليل مستودعات الوصول الحر" يضم مستودعات الوصول الحر للمعلومات التي توفر وصولاً حراً ومجانياً للأبحاث والدراسات والمقالات العلمية للمؤسسات الأكاديمية لغرض تقديم خدمة موثوقة للباحثين وتسهيل عملية البحث لهم للعديد من مستودعات الوصول الحر.

رابعاً: مزايا الوصول الحر للمعلومات

ذكر الطاهر شحاته في مدونته المنشورة في 10 أبريل 2013م، أن الوصول الحر للمعلومات يعمل على تقوية الإنتاجية العلمية وتقوية التواصل بين الباحثين في مختلف التوجهات والمعارف والأفكار، ووضع أسس متينة للتواصل بين الشعوب من خلال تبادل الأبحاث العلمية والمعارف والعلوم (شحاتة. 2013. النشر التقليدي والوصول الحر للمعلومات.)

فالوصول الحر يسهل عملية الوصول إلى المعلومات والبيانات والأبحاث العلمية للجميع بأقل وقت وجهد، ويزيد من التقدم العلمي والارتقاء بالمؤسسات داخل المجتمع من خلال الإتاحة الموسعة للاطلاع والاستفادة من مختلف الأبحاث والدراسات العلمية ونتائجها لكافة المستويات التعليمية المختلفة.

خامساً: معوقات الوصول الحر للمعلومات

تتمثل الأسباب التي تقلل من أمكانية تطبيق مبدأ الوصول الحر للمعلومات في الآتي: -

1- معوقات تكنولوجية – تتمثل في عدم الدراية الكافية للباحثين بالاستخدام الصحيح لأدوات البحث، وكذلك ضعف البنية التحتية الخاصة بالاتصالات بالمجتمع.

2- معوقات معنوية – تتمثل في مدى صحة ومصداقية المعلومات المتاحة عبر الأنترنت، ومدى قدرة الباحث على التمييز بين الصحيح منها.

3- معوقات أكاديمية – وتتمثل في القيود اللغوية حيث أن اغلب المواد المتاحة باللغة الإنجليزية، مما يقلل من تحقيق الفائدة القصوى لجميع الباحثين ولمختلف المستويات التعليمية.

4- معوقات فنية – التغير الدائم في عناوين العديد من المواقع الإلكترونية، والرقابة التي تفرضها المؤسسات الحكومية على النشر الإلكتروني، وعدم إمكانية الباحث للوصول إلى النصوص كاملة (محمد. 2010. الوصول الحر للمعلومات: المفهوم، الأهمية، المبادرات.)

وهناك معوقات قانونية خاصة بالملكية الفكرية وحقوق النشر، ومعوقات مادية تتمثل في فرض أسعار محددة على الدوريات العلمية.

سادساً: مبادرات الوصول الحر للمعلومات

دعت العديد من المبادرات والإعلانات الدولية إلى اعتماد نظام الوصول الحر للمعلومات كنظام أساسي للتواصل العلمي، وسيتناول الباحث بعض هذه المبادرات والإعلانات كالآتي: -

1- مبادرة بودابست للوصول الحر: صدرت في 14 فبراير سنة 2002م، وتعتبر من أوائل المبادرات التي دعمت الوصول الحر للمعلومات، وتدعو المبادرة المؤسسات والجامعات والمكتبات والأفراد المهتمين

للمساعدة في تحقيق الوصول الحر للإنتاج العلمي البحثي من خلال الأنترنت، بدون أي عوائق ودون أي أسعار، ويكون ذلك بواسطة الأرشفة الذاتية ومجلات الوصول الحر للمعلومات، لأجل الوصول إلى مجتمع علمي مفتوح (سليمان، 2002. ترجمة إعلان بودابست إلى العربية.)

2- **بيان بيثيسدا للنشر الحر**: صدر في عام 2003م، ودعا إلى وجوب أن يكون المستخدمون قادرين على نسخ واستخدام وتوزيع ونقل وعرض العمل للجمهور، وتقديم وتوزيع المصنفات المشتقة، عبر أي وسيط رقمي لأي غرض، مع مراعاة الأسناد الصحيح لصاحب العمل، ليصنف العمل من ضمن الاعمال المتاحة بواسطة النفاذ الحر (ويكيبيديا. وصول مفتوح، بيان بيثيسدا للنشر الحر.)

3- **إعلان برلين للوصول الحر إلى المعرفة في العلوم والعلوم الإنسانية**: صدر في أكتوبر 2003م، ودعا إلى اعتبار الأنترنت أداة لخدمة المعرفة، ودعا أيضاً إلى تكوين خزان للمعرفة الإنسانية وللتراث الثقافي لنشر المعرفة واقتسامها مع العالم (ويكيبيديا. وصول مفتوح، إعلان برلين حول النفاذ الحر إلى المعرفة في العلوم والإنسانيات.)

4- **إعلان المبادئ** – القمة العالمية حول مجتمع المعلومات: صدر في عام 2003م، ودعا فيه إلى النفاذ الكامل لتكنولوجيا المعلومات، والوصول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة.

5- **نداء الرياض من أجل الوصول الحر إلى المعلومات العلمية والتقنية**: صدر نداء الرياض خلال المؤتمر العلمي الخليجي- المغاربي الثاني الذي أنعقد بمدينة الرياض يومي 25 - 26 فبراير لعام 2006م، وجاء فيه " إن الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية هو في الحقيقة ثمرة لتقليد قديم للحضارة العربية الإسلامية متمثل في رغبة العلماء، في المشرق وفي المغرب، في نشر نتائج أبحاثهم ومؤلفاتهم العلمية دون مقابل مادي، حبا في البحث وفي العلم. ونادى إلى ضرورة إنشاء مكتبة علمية افتراضية لتزويد الباحثين في الوطن العربي وفي العالم، بالمحتوى الكامل لنتائج البحث العلمي، والنصوص العلمية المنشورة، معتبرين أن إحداث مثل هذه المكتبة وتغطيتها لجميع ميادين المعرفة العلمية والتقنية وإيصالها بحرية، سيمكن لا محالة من تسريع وتيرة البحث العلمي والتقني، وتقوية الإنتاجية العلمية، ودعم التواصل بين الباحثين من مختلف التوجهات والمعارف والأفكار في المجالات المختلفة؛ ووضع أسس للتواصل بين الشعوب من خلال اقتسام باكورة البحث العلمي وعن طريق المعرفة. ويهيب نداء الرياض بكل المؤسسات وكل الأفراد الذين يهمهم الأمر للعمل على تحقيق الوصول الحر لكل الأدبيات العلمية، وذلك عن طريق رفع كل الحواجز. كما يؤكد النداء على أن الوصول الحر للأدبيات العلمية يقتضي وضعها على الأنترنت لتمكين الجميع من القراءة والتحميل والإرسال والنسخ والبحث، دون أية شروط أو حواجز مالية أو قانونية أو تقنية، باستثناء المتعلقة منها بالحقوق الأدبية للمؤلف والتي تضمن له

عدم تجزئة أعماله وحق الاعتراف بإسهاماته وحفظ حقوقه العلمية. ويوصي نداء الرياض بتبني موقفين متكاملين لبلوغ هدف الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية:

أ- الأخذ بالأرشفة الشخصية: وذلك من خلال إيداع العلماء لأبحاثهم الشخصية في أرشيفات إلكترونية متاحة للجميع.

ب- استحداث مجلات علمية بديلة عن المجلات التجارية: وتكون بأقل التكاليف مع تشجيع تلك المجلات على التوجه إلى الإتاحة الحرة لمحتوياتها.

ويهيب نداء الرياض بالحكومات والجامعات ومراكز البحث والمكتبات والمجلات والناشرين والهيئات العلمية والجمعيات المهنية والعلماء، للعمل على رفع الحواجز التي تعيق الوصول الحر إلى المعلومات العلمية والتقنية من أجل مستقبل يصبح فيه البحث العلمي أكثر حرية وأكثر ازدهارا في الوطن العربي وفي العالم أجمع (المبادرات العربية في مجال الوصول الحر. 2008. نداء الرياض من أجل الوصول الحر إلى المعلومات العلمية والتقنية.)

6- الإعلان العربي للوصول الحر: صدر في 30 إبريل 2017 م، بهدف ترسيخ فكرة الوصول المفتوح للمعارف بين الباحثين والمهتمين في منطقة الشرق الأوسط من خلال شبكة الأنترنت والمساهمة في نقل المعارف الرصينة والمحكمة علمياً بين الباحثين والعلماء في كافة المجالات بشكل سريع وفعال (شبكة المؤتمرات العربية. 2017. الإعلان العربي الشرق أوسطي للوصول الحر للمعارف.)

المحور الثاني: مبدأ إعادة الاستخدام للمعلومات

أولاً: تعريف مبدأ إعادة الاستخدام للمعلومات

عرفت فيبي سعد إعادة استخدام المعلومات بأنه إمكانية استخدام المعلومات التي تم إنتاجها من إحدى الجهات سواء لأغراض شخصية مثل المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث العلمية، أو لأغراض تجارية مثل تطوير التطبيقات الإلكترونية أو تحديد الأماكن والطرق أو معرفة أحوال الطقس، ويكون ذلك الاستخدام بواسطة الأفراد أو الشركات والمؤسسات (سعد، 2015، ص 8).

وعرفت المذكرة التوجيهية الصادرة عن الإتحاد الأوروبي في عام 2013م، أن إعادة استخدام المعلومات الحكومية هو "كل استخدام للمعلومات التي بحوزة الجهات والمؤسسات العامة بواسطة الأشخاص أو الشركات للأغراض التجارية أو غير التجارية، ولغير الغرض العام الذي تم أنتاج المعلومات لأجله" (سعد، 2015، ص 8).

ثانياً: أهمية مبدأ إعادة الاستخدام للمعلومات

مع تزايد الطلب على المعلومات، وإعادة استخدامها وتداولها، أصبح مبدأ إعادة الاستخدام للمعلومات ذو أهمية كبيرة في العديد من المجالات العلمية والاقتصادية والتجارية والصناعية.

فعند توفر المعلومات في كل المجالات وإتاحتها للمستفيدين والسماح بإعادة استخدامها يحقق فوائد عديدة، ويعمل

على تعزيز الديمقراطية وتحقيق الشفافية والرقابة والمسألة ومكافحة الفساد، ومشاركة المواطنين بفاعلية في تحقيق التنمية الشاملة والنمو بالمجتمع، وتحسين الخدمات والرفع من كفاءتها وجودتها، وكذلك نشر الثقافة والوعي والمعرفة بين الأفراد داخل المجتمع.

ويتكون مبدأ إعادة الاستخدام للمعلومات من أربع عمليات أساسية وهي كالاتي: -

1- الاطلاع - وهو الدخول المباشر إلى المعلومات المتاحة بهدف الاطلاع عليها والاستفادة في اتخاذ القرارات المناسبة.

2- الوساطة – وهي عملية تتمثل في تسهيل دخول أكبر عدد من الأفراد بالمجتمع إلى المعلومات والبيانات المتاحة، وذلك عبر تبسيط شكلها ومحتواها.

3- الاستغلال بواسطة تطبيق رقمي – وهو اعتبار أن المعلومات بيانات أولية، يمكن تطويرها وأنشاء تطبيقات رقمية موجهة لعرض خدمات المستفيدين منها.

4- إعادة الاستعمال المهنية - وهو اعتبار المعلومات مادة خام يمكن استعمالها بصورة متسلسلة وبمهنية عالية (سلامي. 2020. إعادة استعمال المعلومات العامة على ضوء القانون رقم 13.31 والقوانين المقارنة.)

ثالثاً: شروط مبدأ إعادة الاستخدام للمعلومات

لتطبيق مبدأ إعادة الاستخدام للمعلومات يجب توفره على الشروط التالية: -

أ- أن تكون المعلومات المتاحة على هيئة صور إلكترونية، بصيغة مفتوحة، أي متاحة للجميع بدون قيود وقابلة لإعادة الاستخدام، ويمكن نسخها ودمجها مع معلومات أخرى، ويمكن أيضاً نشرها عبر الوسائل التكنولوجية المتاحة كالأنترنت. وتسمى المعلومات المفتوحة.

ب- عند إتاحة المعلومات وإعادة استخدامها، يجب عدم التميز بين المعلومات ذات الاستخدام التجاري والاستخدام الأخر الغير تجاري. لأجل توفير ونشر المعلومات بأفضل صورة وتحقيق العدالة في إتاحة المعلومات وتداولها للجميع بسهولة ويسر.

ج- يجب أن تكون الرسوم المفروضة على إعادة الاستخدام للمعلومات وفق معايير واضحة وموضوعية ودون تمييز ويمكن تحقيقها، وأن تقتصر تلك الرسوم على التكاليف الخاصة بالبحث عن المعلومات المطلوبة، وتكاليف المراجعة والاستنساخ.

د- يجب أن يكون إعادة الاستخدام للمعلومات مسموحاً للجميع، وألا يكون مقتصراً على فئة معينة وفق تراخيص محددة.

رابعاً: آليات مبدأ إعادة الاستخدام للمعلومات

يتم تطبيق مبدأ إعادة الاستخدام للمعلومات طبقاً للآليات التالية: -

1. الإفصاح الاستباقي – وهو قيام الهيئات العامة بإتاحة المعلومات وإعادة الاستخدام للمعلومات بصورة مباشرة إلكترونيا عبر شبكة الأنترنت عن طريق المنصات الإلكترونية والمستودعات الرقمية بأنماط مفتوحة يمكن الاطلاع عليها وإعادة استخدامها، دون وجود طلب بذلك من المستفيدين.
2. إجراءات تقديم إعادة استخدام المعلومات - وهي الإجراءات التي يتم فيها تقديم طلبات لغرض السماح بإعادة الاستخدام للمعلومات المطلوبة، والأسلوب المتبع والمسموح به للرد على هذه الطلبات، وكذلك المدة المسموح بها للرد على الطلبات، وقد حددت المذكرة التوجيهية الصادرة من الإتحاد الأوروبي المدة المسموح بها للرد على الطلبات بـ (20) يوماً، ويجوز تمديد المدة للضعف عند الحاجة لذلك.
3. إجراءات الطعن والاستئناف - وهي الإجراءات التي يتم العمل بها عند رفض الطلبات المقدمة للسماح بإعادة الاستخدام للمعلومات، ومن تقديم طلبات طعون والاستئناف ضد قرار رفض الطلبات، وتحديد المدة المسموح بها لتقديم الطعون وإجراءات الاستئناف.
4. التراخيص - وهي طرق يمكن من خلالها الحصول على إذن بالحصول على المعلومات وإعادة استخدامها بعد تقديم طلب بذلك.

خامساً: معوقات مبدأ إعادة الاستخدام للمعلومات

1- معوقات تقنية

أ- صعوبة الوصول إلى المعلومات المتاحة لعدم توفر قوائم بالمعلومات المتوفرة، والتي يمكن البحث عنها إلكترونياً.

ب- عدم وجود المعلومات في صورة مفتوحة إلكترونياً، حيث تتواجد بالسجلات وبأسلوب ورقي. مما يتعذر الوصول إليها بسهولة وإعادة استخدامها.

ج- الرسوم المفروضة على الحصول على المعلومات وإعادة استخدامها، والتي ليست في متناول أغلب المستفيدين.

2- معوقات قانونية

أ- القيود المفروضة من قبل قوانين الحصول على المعلومات، وهي تلك المعلومات المستثناة بغرض حماية الأمن القومي والمعلومات الشخصية.

ب- القيود المفروضة وفق قوانين حماية الملكية الفكرية، وهو حق الأفراد والهيئات العامة على الاحتفاظ بحقوق الملكية للمعلومات المطلوبة.

ج- القوانين التي تجيز فرض رسوم على إتاحة المعلومات، واستغلال الجهات العامة ذلك لتحقيق إرباح مادية.

د- التراخيص الممنوحة لإعادة استخدام المعلومات.

المحور الثالث: تطبيقات وضمانات الوصول الحر وإعادة الاستخدام للمعلومات

أولاً: الضمانات القانونية والدولية لمبدأ الوصول الحر وإعادة الاستخدام للمعلومات

قام المجتمع الدولي المتمثل في منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها والمنظمات الإقليمية مثل الإتحاد الأوروبي بالتأكيد على أهمية المعلومات والوصول إليها وإتاحتها، وقد تم إصدار عدد من الاتفاقيات والمواثيق كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقيات وإعلانات إقليمية كالاتفاقية الأوروبية، والأمريكية، والأفريقية لحقوق الإنسان، من أجل كفالة واحترام حق الحصول على المعلومات وتداولها، وتعد هذه الاتفاقيات الأساس القانوني الملزم للدول بضمان حق الوصول للمعلومات وإعادة استخدامها ونشرها. وجاءت قوانين حرية تداول المعلومات كضمانة قانونية راسخة في حماية هذا الحق.

1 – الأمم المتحدة

جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948، أن حرية الوصول للمعلومات حق إنساني أساسي ومعياراً لكافة الحريات. وقد تبنت عدد من المواثيق والاتفاقيات والإعلانات والعهود العالمية والإقليمية لضمان واحترام الحقوق والحريات منها إتاحة المعلومات وتداولها، وأنشئت الأمم المتحدة مقرراً خاصاً بحرية الرأي والتعبير لغرض ضمان تطبيق وممارسة حق الرأي والتعبير وحق الحصول على المعلومات وتداولها.

2 – منظمة اليونسكو

اهتمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" منذ نشأتها بإتاحة المعلومات وحرية تداولها، ودعت إلى أن المعلومات التي بحوزة الهيئات العامة والمؤسسات الحكومية لا يجوز حجبها وتقييدها إلا في حدود القانون.

وعقد منظمة اليونسكو اتفاقيات تتيح التدفق الحر للمعلومات، الذي يعني إلغاء العوائق التي تحول دون ممارسة حرية الرأي والتعبير وحرية تداول المعلومات (الرشيد، 2014، اليونسكو والتدفق الحر للمعلومات.)

وأنشأت اليونسكو (برنامج المعلومات للجميع)، الذي يهدف إلى تعزيز الانتفاع بالمعلومات وتوسيع نطاقه من خلال الرقمنة والحفظ، والتشجيع على إقامة شبكات المعلومات والمعارف على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. تمهيداً لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في جنيف عام 2003، وفي تونس عام 2005 (اليونسكو. 2017. برنامج المعلومات للجميع.)

وجاء في التزام تونس (بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والمعارف والأفكار أساسية في مجتمع المعلومات، وأن النفاذ إلى المعلومات والمشاركة في المعرفة وفي إنشائها هي أمور تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التزام تونس. 2005)

3 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة

أكد المجلس على أهمية إتاحة الوصول للمعلومات، حيث قام بتشكيل اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التي أكدت على حق الرأي والتعبير وحق الحصول على المعلومات يلزم الدول بضمان الوصول الحر للمعلومات التي لدى المؤسسات الحكومية، وأنه يجب ضمان إتاحة المعلومات بكل سهولة ويسر ودون أي قيود وفق قوانين وآليات تنظم ذلك.

4 – الإتحاد الأوروبي

أكد المجلس الأوروبي في عام 2001، على ضرورة وضع قانون بشأن الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة، وأقر في عام 2002 قانون خاص بالحق في الوصول إلى وثائق البرلمان الأوروبي.

في عام 2003 أصدر البرلمان الأوروبي مذكرة توجيهية بشأن وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية لغرض زيادة وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية والمساهمة في نشر هذه المعلومات ووعي أكبر بالمسائل البيئية، وتبادل حر لوجهات النظر، ومشاركة أكثر فاعلية من قبل الجمهور في صنع القرار البيئي

(European Parliament. 2003. public access to environmental information.)

وفي نفس العام أصدر الإتحاد الأوروبي المذكرة التوجيهية بشأن إعادة استخدام المعلومات الحكومية، وعدلت لأحقاً في عام 2013، من أجل إحداث توافق مع التطورات التكنولوجية والأنماط المفتوحة، والعمل على

تخفيض الرسوم المفروضة، وأنشاء آلية لغرض مراقبة وضمان الامتثال لشروط وإجراءات إتاحة المعلومات وإعادة استخدامها.

وبقراءة المذكرة التوجيهية للاتحاد الأوروبي (البرلمان الأوروبي) نجد أنها وضعت الأسس القانونية التي تنظم عملية إعادة الاستخدام للمعلومات، فهي الإطار القانوني الذي يلزم الدول الأوروبية بإتاحة المعلومات وإعادة استخدامها. حيث أكدت الفقرة (16) من التوجيه الصادر في عام 2003، على نشر جميع الوثائق المتاحة بشكل عام التي يحتفظ بها القطاع العام فيما يتعلق ليس فقط بالعملية السياسية ولكن أيضاً بالعملية القانونية والإدارية، فهي أداة أساسية لتوسيع نطاق الحق في المعرفة، وهو أمر أساسي في مبدأ الديمقراطية. فهذا الهدف ينطبق على المؤسسات من كل المستويات، سواء كان ذلك محلي أو وطني أو دولي (European Parliament. 2003. Directive on the re-use of public sector information.)

وجاء في التوجيه المعدل الصادر في عام 2013، لينص على التزام لا لبس فيه على الدول الأعضاء بالإذن بإعادة استخدام جميع الوثائق، ما لم يكن الوصول مقيدا بموجب القوانين الوطنية المتعلقة بالوصول إلى الوثائق، وتعد الرقمنة وسيلة مهمة لضمان وصول أكبر إلى المواد الثقافية وإعادة استخدامها لأغراض تعليمية أو عملية أو ترفيهية. وتيسيراً لإعادة الاستخدام، ينبغي لهيئات القطاع العام، حيثما أمكن وحسب الاقتضاء، أن تتيح الوثائق للجمهور في أشكال مفتوحة ومقروءة آليا

(European Parliament. 2013. Directive on the re-use of public sector information Text with EEA relevance)

وحددت مواد المذكرة التوجيهية الآليات المتبعة بشأن إعادة الاستخدام للمعلومات، من ناحية تقديم الطلبات والمدة المسموح بها لتقديم الطلبات والرد عليها، وكذلك إجراءات الطعن والاستئناف.

تبنت عدد كبير من الدول قوانين تنظم وتضمن حق الوصول إلى المعلومات وتداولها وإعادة استخدامها، وتضمين ذلك بدساتيرها.

ثانياً: تجارب بعض الدول في تطبيق مبدأ الوصول الحر وإعادة الاستخدام للمعلومات

1 – الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي أصدرت قانون خاص بالوصول إلى المعلومات، فقد أعتمد القانون في عام 1966، الذي يضمن الوصول إلى المعلومات وتداولها التي تحتفظ بها الهيئات الحكومية، ويسمح القانون لأي شخص بغض النظر عن جنسيته بالبحث عن المعلومات التي بحوزة الهيئات الحكومية؛ حيث ألزم القانون جميع الهيئات الحكومية بإتاحة الوثائق والبيانات التي بحوزتها لمن يرغب بالاطلاع عليها بإحدى الوسائل الإلكترونية المتاحة، وتكون برسوم معقولة، وذلك لأجل البحث عن

الوثائق والمستندات ونسخها ومراجعتها؛ وحدد القانون أيضاً الإجراءات المطلوب أتباعها عند تقديم الطلبات للحصول على المعلومات، وطرق تقديم الطعون والاستئناف

(The US Freedom of Information Act and its amendments. 1966)

ومن أجل تعزيز مبادئ الشفافية والديمقراطية، وكذلك ضمان توفير المعلومات وإتاحتها بكل سهولة ويسر، والحفاظ على مبدأ الوصول الحر للمعلومات وإعادة استخدامها، أصدرت الحكومة الأمريكية مذكرة خاصة بالشفافية الحكومية في عام 2009، والتي ألزمت الجهات والمؤسسات العامة والحكومية بإتاحة المعلومات والبيانات الخاصة بها للراغبين في الاطلاع عليها، ويكون ذلك بأنماط مفتوحة عبر الوسائل الإلكترونية المتاحة (الأنترنت).

وقد قامت العديد من الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية بإتاحة بياناتها وأبحاثها العلمية عبر بوابات إلكترونية خاصة بها، تم إنشاءها بناءً على دعوة مذكرة الشفافية الحكومية لغرض تطبيق مبدأ الوصول الحر للمعلومات للراغبين فيها من مواطنين وباحثين، وإمكانية إعادة استخدامها بكل سهولة ويسر وبدون أية قيود.

وصدر في عام 2012، مذكرة بعنوان " بناء حكومة القرن الواحد والعشرين الرقمية"، والتي طالبت الجهات الحكومية بتحديد مسؤول للمعلومات، وتقديم خطط فاعلة لإدارة سجلاتها التي تحوي وثائقها وبياناتها ومعلوماتها بتنسيق إلكتروني، أي الانتقال من إدارة السجلات الورقية إلى السجلات الإلكترونية.

وأصدرت الحكومة الأمريكية أيضاً مذكرة البيانات المفتوحة في عام 2013، بأن كافة المعلومات التي تم إنتاجها أو جمعها أو معالجتها أو إتاحتها بواسطة أو لصالح الجهات العامة ملكية عامة (عبد الرحمن، وآخرون، 2016، ص 33).

وتعتبر مذكرة البيانات المفتوحة قانوناً منظماً لعملية إعادة إتاحة المعلومات الحكومية وإعادة استخدامها، ونوجزها في النقاط التالية: -

1- حددت مذكرة البيانات المفتوحة نطاق تطبيق القانون الذي يشمل جميع الهيئات والمؤسسات العامة والحكومية، وحددت أيضاً الجهات الحكومية المستثناة من تطبيق هذا القانون؛ مثل: السلطة التشريعية وسلطة القضاء ومجلس الأمن القومي ورئاسة الدولة.

2- ألزمت المذكرة الجهات الحكومية ومؤسساتها بالالتزام عند جمع ونشر المعلومات بالأنماط المفتوحة وإلكترونيا، بحيث تكون متاحة للجميع بدون أي قيود، ويمكن نسخها ونشرها بكل سهولة ويسر.

3- حددت المذكرة الرسوم التي يتم فرضها، وهي الرسوم المرتبطة بطلبات المعلومات للاستخدام التجاري وغير التجاري، وتساوي قيمة تكاليف البحث عن الملفات المطلوبة ونسخها.

4– أوضحت المذكرة آلية الطعون والاستئناف، حيث لا يوجد مفوضية مستقلة لتلقي طلبات الطعون، ويتم توجيه الطعون أما إلى الجهة العامة نفسها الخاصة بإتاحة المعلومات، أو عن طريق السلطة القضائية.

5– نصت المذكرة على أنشاء قواعد بيانات خاصة بكل جهة حكومية، وإعداد قوائم إلكترونية بالمعلومات المتاحة عبر بوابة إلكترونية. حيث تلزم المذكرة الجهات العامة والحكومية بإتاحة المعلومات إلكترونيا بشكل استباقي (سعد، 2015، ص 42-45).

2 – فرنسا

تعتبر فرنسا في طليعة الدول التي أقرت الحق في الحصول على المعلومات، وعملت على تطبيق مبدأ الوصول الحر وإعادة الاستخدام، حيث تم إقرار (قانون حرية الاطلاع على الوثائق الإدارية الفرنسي) الصادر في 17 يوليو لعام 1978، والذي يحدد فيه حق كل شخص في الحصول على المعلومات، ويكفله فيما يتعلق بحرية الوصول إلى الوثائق الإدارية بالدولة؛ وألزم القانون بالمادة (5) بإنشاء لجنة تسمى "لجنة الاطلاع على الوثائق الإدارية" وتكون مسؤولة عن ضمان احترام حرية الوصول إلى الوثائق الإدارية وفق ما ينص عليه هذا القانون

(Légifrance.fr - le service public de la diffusion du droit. 1978. Loi De la liberté d'accès aux documents administratifs)

وفي عام 2015 صدر قانون ينظم شروط وحدود إتاحة الوثائق والبيانات والمعلومات، وإعادة استخدامها بين المواطنين والمؤسسات والهيئات الإدارية بالدولة، يعرف بـ (مدونة العلاقات بين العموم والإدارة) ، والذي جاء في مواده العديد من النقاط نوجزها في الآتي: –

1– طرق وقواعد إحالة وتبادل الطلبات والمستندات ومواعيد تقديمها واستقبال الردود عليها، وكذلك إجراءات الاستئناف عند الرفض.

2– الإجراءات الواجب إتباعها عند استخدام الوسائل الإلكترونية لإرسال وتبادل الطلبات والمستندات والوثائق والمعلومات.

3– نشر الوثائق الإدارية والمعلومات التي بحوزة المؤسسات والهيئات الحكومية عبر الأنترنت، مع مراعاة حقوق الملكية الأدبية والفنية.

4– لا تفرض أي رسوم مادية عند إتاحة الوصول للمعلومات أو عند إعادة استخدامها إلا في حدود تكلفة الاستنساخ أو تكلفة البريد المستخدم.

5– لأي شخص الحق في إعادة استخدام المعلومات الواردة بالوثائق التي تنشرها الإدارات الحكومية، وتكون وفق الشروط المحددة لإعادة الاستخدام؛ مثل: تحديد تاريخ إنشاء الوثيقة وشروط إعادة استخدامها وتاريخ عرضها وتحديثها، ويكون ذلك عبر الأنترنت.

6– فرض غرامة مالية كجزاء على أي شخص قام بإعادة استخدام المعلومات بالمخالفة للشروط المنصوص عليها بهذا القانون.

ونجد أن القانون الفرنسي قد عرف مبدأ إعادة استخدام المعلومات بأنه استخدام المعطيات من قبل أشخاص أخرين غير الفاعلين العموميين لأغراض أخرى غير تلك المتعلقة بمهام المرفق العام، وأكد على مجانية إعادة استخدام المعلومات، مع أمكانية فرض بعض الرسوم في حدود المعقول لغرض البحث والنسخ والنشر.

(Légifrance.fr - le service public de la diffusion du droit. 1978. Loi) Code des relations entre le public et l'administration)

وقد تبنت فرنسا ميثاق البيانات المفتوحة الصادر من القمة العالمية حول الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة التي انعقدت بالعاصمة المكسيكية في عام 2015، والذي جاء فيه أن البيانات مفتوحة بشكل افتراضي، وهي شاملة يتم نشرها في الوقت المناسب، ويمكن الوصول إليها، ويكمن استخدامها، ويمكن مقارنتها، ولها قابلية التشغيل المتبادل. (احمد، 2020، ص 127-128).

وعملت المؤسسات الأكاديمية العلمية الفرنسية، كالمعهد الوطني الفرنسي للبحث العلمي على إنشاء منصات إلكترونية، تتخصص في جمع وأرشفة كل الأبحاث والمقالات العلمية للمؤسسات الأكاديمية والبحثية داخل الوطن، وإتاحة الوصول إليها، تطبيقاً لمبدأ الوصول الحر، وتسهيل الاتصال العلمي بين الأكاديميين والباحثين ولكل الراغبين في الحصول على المعلومات والأبحاث العلمية.

أصدرت الحكومة الفرنسية منصة إلكترونية تحت مسمى " اتالاب" بموجب المرسوم المؤرخ في 30 أكتوبر 2019. لغرض تنسق الإجراءات التي تتخذها إدارات الدولة وتقدم الدعم لها لتيسير نشر معلوماتها العامة وإعادة استخدامها، وتطور وتحفز منصة البيانات المفتوحة التي تهدف إلى جمع وإتاحة جميع المعلومات العامة للدولة ومؤسساتها العامة، وكذلك تسهيل تداول البيانات وتبادلها بين الإدارات.

3 – المملكة المغربية

استجابة لدعوات المجتمع الدولي، بالتزام الدول بكفالة حق تداول المعلومات، وتضمينها بالتشريعات المحلية، وإصدار قوانين تنظم ممارسة هذا الحق لأهميته في تعزيز الديمقراطية وتحقيق المشاركة الفاعلة للمواطن في شتى المجالات من خلال ممارسة الرقابة والمساءلة والمشاركة في أتخاد القرار المناسب، وتنشيط أعمال البحث العلمي وتوعية وتثقيف الأفراد بالحقوق والحريات.

أقر دستور المملكة المغربية الصادر بتاريخ 29 يوليو 2011، بالحق في الحصول على المعلومات وتداولها، حيث نص الفصل (27) أنه (للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، ولا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة). (دستور المغرب. 2011.)

وجاء اعتماد قانون الحصول على المعلومات تتويجاً لرغبة المجتمع المغربي في تعزيز الاحترام بحقوق الإنسان، وتحقيق الشفافية ودعم التنمية الشاملة؛ حيث صدر القانون رقم 13 – 31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات في 22 فبراير 2018؛ وجاء القانون تطبيقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية، وحدد القانون في المادة الأولى مجال تطبيق الحق في الحصول على المعلومات الموجودة لدى الهيئات أو الإدارات العامة. ويكون الحصول على المعلومات مجاناً لطالبها، ويتحمل طالب المعلومات تكاليف الحصول عليها ونسخها أو معالجتها أو أرسالها.

وبين القانون في إحدى مواده المعلومات المستثناة، وتشمل المعلومات المتعلقة بالأمن القومي، والعلاقات الدولية، والسياسات المالية، وحقوق الملكية الصناعية والفكرية، ومداولات الحكومة، والقضاء. وألزم القانون في المادة العاشرة، أنه يجب على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقوم بنشر الحد الأقصى من المعلومات التي بحوزتها استباقيا، والتي لا تندرج ضمن الاستثناءات التي أقرها هذا القانون. وألزم أيضاً كل مؤسسة أو هيئة معينة أن تعين شخصاً أو مجموعة أشخاص بتلقي طلبات الحصول على المعلومات ودراستها وتقديم المعلومات المطلوبة. وحدد القانون الإجراءات الواجب أتباعها عند تقديم طلبات الحصول على المعلومات، والمدة المسموح بها للرد على هذه الطلبات، وحدد أيضاً إجراءات تقديم الطعون والاستئناف عند رفض الطلب.

وفيما يخص إعادة استخدام المعلومات، بين القانون في المادة السادسة أنه يمكن إعادة استخدام المعلومات التي تم في السابق إتاحتها لعامة المواطنين سواءً تم نشرها استباقيا أو تسليمها لطالبيها من المؤسسات

والهيئات الحكومية والعامة، بشرط إلا يتم تحريفها، وأن يكون استخدامها لأغراض مشروعة، والا تؤذي إلى الإساءة أو الإضرار بالمصالح العامة أو بأي حق من حقوق الغير، واشترطت أيضاً عند إعادة استخدام المعلومات أن يتم الإشارة إلى مصدرها وتاريخ إصدارها. (المكتبة القانونية العربية. 2018. القانون المغربي رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.)

الخاتمة

وفي الختام تبين الأهمية الكبرى لمبدأ الوصول الحر للمعلومات، باعتباره الوسيلة الفاعلة لتوفير المعلومات والأبحاث والمقالات العلمية بواسطة الإتاحة المجانية والحرة لجميع الأنشطة العلمية عبر المنصات والمواقع الإلكترونية المفتوحة، وكذلك إمكانية الباحثين والمطلعين على الاستفادة من المعلومات المنشورة وإعادة استخدامها عن الحاجة لذلك، بدون قيود وفي أي وقت. وتم أيضاً خلال هذا البحث توضيح آليات وطرق الوصول الحر وأدواته، ومبدأ إعادة الاستخدام للمعلومات، والكشف عن المبادرات والضمانات التي أقرها المجتمع الدولي لمبدأ الوصول الحر وإعادة الاستخدام، مع إبراز بعض التجارب لدول رائدة في هذا المجال.

النتائج:

بعد الاطلاع والبحث تم التوصل إلى النتائج التالية: –

1– أصبح مبدأ الوصول الحر ركيزة أساسية في تطور النشاط العلمي في جميع مجالات الحياة، فبواسطة طريقا الوصول الحر الذهبي والأخضر، يتم إدارة وعرض الإنتاج الفكري والعلمي المتنوع للمستفيدين بكل سهولة ويسر، والعمل على دعم وتطوير خطط وأهداف التنمية الشاملة.

2– زاد تطبيق مبدأ إعادة استخدام المعلومات من تعزيز الديمقراطية والعدالة والشفافية والمسألة ومكافحة الفساد، وزاد أيضاً من نشر الوعي والمعرفة والثقافة بين المواطنين بالمجتمع، والمشاركة بفاعلية في الرقابة وأتخاد القرار السليم.

3– كان للتطور التكنولوجي أثر كبير في تسهيل تطبيق مبدأ الوصول الحر للمعلومات وإعادة استخدامها، فشبكة الأنترنت وفرت خدمة عظيمة للمؤسسات العلمية الأكاديمية والباحثين والطلبة والقراء تواصل دائم وسريع بصورة مفتوحة ومستمرة، من خلال المنصات الإلكترونية العلمية ومواقع التواصل العلمي والاجتماعي.

4– كان للاهتمام الذي أعطاه المجتمع الدولي لمبدأ الوصول الحر وإعادة الاستخدام، من مبادرات وضمانات وسن قوانين تنظم عملية الوصول الحر وطريقة إعادة الاستخدام للمعلومات، الأثر الكبير في تطور نظام الوصول الحر ومواكبة التطورات التقنية والعلمية الحديثة.

التوصيات: –

1- دعوة المنظمات الدولية والمؤسسات والهيئات الحكومية إلى دعم برامج التنمية التي تهدف إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الدول النامية والدول المتقدمة، ومساعدة الدول النامية في تطوير بنيتها التحتية في مجال التكنولوجيا والاتصال، وتقديم كل الخبرات والمشورات التي تساعد على ذلك.

2- دعوة مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الحكومية المحلية إلى عمل برامج تدريبية تهدف إلى توعية المواطنين ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتدريبهم وإرشادهم إلى الطرق الناجعة لاستعمال الأدوات التكنولوجية، وطرق وآليات الوصول الحر، وطرق إعادة استخدام المعلومات.

المصادر والمراجع

أولاً: - المراجع العربية

شبكة المؤتمرات العربية. (2017) "الإعلان العربي الشرق أوسطي للوصول الحر للمعارف". http://arab.kmshare.net/arabic_OAdeclaration.pdf

اليونسكو. (2017) "برنامج المعلومات للجميع". https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000259991_ara/PDF/259991ara.pdf.mult

التزام تونس. (2005). https://www.itu.int/net/wsis/outcome/booklet/tunisar.html

شحاته، الطاهر. "النشر التقليدي والوصول الحر للمعلومات".

https://eltaraashata.blogspot.com/2013/04/blog-post.html

المكتبة القانونية العربية. (2018) "القانون المغربي رقم 13 – 31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات. https://www.bibliotdroit.com/2020/06/3113.html

ويكيبيديا، وصول مفتوح. " إعلان برلين حول النفاذ الحر إلى المعرفة في العلوم والإنسانيات ". https://ar.wikipedia.org

ويكيبيديا، وصول مفتوح. "بيان بيثيسدا للنشر الحر". https://ar.wikipedia.org

سليمان، محمد. (2002). "ترجمة إعلان بودابست إلى العربية". https://www.budapestopenaccessinitiative.org/read/arabic-translation/

دستور المغرب. (2011). "الفصل (27). https://www.constituteproject.org/constitution/Morocco_2011?lang=ar

احمد، رحاب. (2020). الحق في الحصول على المعلومات "دراسة مقارنة". ط 1 المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة.

الرشيد، سامي. (2014) "اليونسكو والتدفق الحر للمعلومات". https://www.ammonnews.net/article/209471

فراج، عبد الرحمن. (2010). "الوصول الحر للمعلومات طريق المستقبل في الأرشفة والنشر العلمي". مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية: 16 (1): 220-221.

سعد، فيبي. (2015). إعادة استخدام المعلومات الحكومية. مركز دعم لتقنية المعلومات، القاهرة.

كداوة، عبدالقادر. (2021). "دليل مستودعات الوصول الحر للمعلومات: الحر أنموذجاً". مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية: 13 (1): 653.

مدونة، مكتبة العلوم التطبيقية بعبري. "حركة الوصول الحر الى المعلومات".

https://lrclibrary.blogspot.com/2012/04/blog-post.html

عبد الرحمن، وقيبي وحجازي. الرخص المفتوحة للمعلومات الحكومية. القاهرة.

محمد، مها. (2010) "الوصول الحر للمعلومات: المفهوم، الأهمية، المبادرات". http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=444:20

المبادرات العربية في مجال الوصول الحر. (2008) "نداء الرياض من أجل الوصول الحر إلى المعلومات العلمية والتقنية". http://aioa.blogspot.com/2008/01/blog-post_05.html

قدورة، وحيد. (2006). الاتصال العلمي والوصول الحر للمعلومات العلمية " الباحثون والمكتبات الجامعية العربية"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

الشوابكة، يونس، (2009)، "المكتبات وحركة الوصول الحر للمعلومات: الدور والعلاقات والتأثيرات المتبادلة"، مجلة cybrarians journal : 18

سلامي، يونس. (2020) "إعادة استعمال المعلومات العامة على ضوء القانون رقم 13.31 والقوانين المقارنة". https://revuealmanara.com/

ثانياً: - المراجع الأجنبية

American University. (2018) "Scholarly Communication Glossary". https://subjectguides.library.american.edu/c.php?g=175351&p=6895193

European Parliament. (2003) " Directive on public access to environmental information". http://www.translation-centre.am/pdf/Translat/EU_Direct/Dir_2003_4_EC_en.pdf

European Parliament. (2003) "Directive on the re-use of public sector information". https://www.legislation.gov.uk/eudr/2003/98/data.pdf

European Parliament. (2013) "Directive on the re-use of public sector information Text with EEA relevance".

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32013L0037

Légifrance.fr - le service public de la diffusion du droit. (1978) "Loi Code des relations entre le public et l'administration". https://www.legifrance.gouv.fr/codes/id/LEGITEXT000031366350

Légifrance.fr - le service public de la diffusion du droit. (1978) "Loi De la liberté d'accès aux documents administratifs". https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000339241/1978-07-18

Open Access at American University Washington DC. "Scholarly Communication Glossary". https://subjectguides.library.american.edu/c.php?g=175351&p=6895193

The US Freedom of Information Act and its amendments. (1966)

https://archive.epic.org/open_gov/foia/us_foia_act.html